في ذكرى المولد النبوي الشريف :

من شئون الموظفين
في النظم الاسلامية

للأستاذ لبيب السعيد

بين التراث الإسلامي في تضاعيف مكتبته الجليلة صحائف عن شؤون الموظفين يجدها الباحث متفرقة هنا وهناك . وهي صحائف تحوي معاني عجيبة عميقة فيها اتجاه راشد قصرت عنه النظم الحديثة في بعض وجهاتها ، ومن ثم كانت تلك الصحائف جديرة أن تستقصى وتستفاد وتسترشد .

* * *

قامت جماعة المسلمين فاستوجب قيامها نظاماً يعتمد بالضرورة على موظفين يقومون بواجباته ، ويحملون أمانته . لقد أمر النبيُّ أتباعه أن يؤمروا عليهم حتى في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات فكأنه نبه على وجوب التولية فيما هو أكثر من ذلك[1] ، وقد اضطلع هو نفسه صلوات الله عليه بكل ما يتعلق بولاة الأمور في المدينة ، فولى في الأماكن البعيدة والقريبة ، وأمّر على السرايا وبعث على الأموال الزكوية السعاة[2] .

واقتضت الظروف حتى في بدء الإسلام تعدد الوظائف على نحو أبعد مما قد يُظن ؛ فعهدُ الرسول لم يخلُ من وظائف الوزارة ووظائف الكتابة بأنواعها ، ووظائف السفراء والقضاة وقارضي النفقات ورجال الأمن والتعليم والصحة والمال والحرب والغنائم والمترجمين وغيرها ، ولو لم يصطلح على بعض هذه التسميات وقتئذ بل لقد وجدت وظائف هي بطبيعتها مما لا يقوم إلا حيث التمدن ودقة الإدارة كصاحب السر ورئيس التشريفات ورجال الحاشية الخاصة[3] .

* * *

والوظيفة في الإسلام تكليف شاق ، وجهود محشودة لخير

(١) السنة في الإسلام لابن تيمية ص ٥ (٢) نفس المصدر ص ١٨
(٣) وانجع التراتيب الادارية لمحمد الكتاني في الرباط ج ١ ص ٣ وما بعدها وص ٣٨٠ ، ج ٢ ص ١٤٤

الأمة . يقول النبي « ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل الجنة معهم[1] . » والإسلام يقتضي من يلي أية رعية أن يرفق بها ؛ يقول الرسول : « إن شر الرعاء الحطمة » يريد العنيف الذي لا يرفق برعيته بل يحطمها[2] .

والراعي إن لم يبسط لرعيته جناح رحمته فهو من دعوة الرسول في خطر ؛ يدعو عليه السلام — وكأننا نحس قلبه الرحيم يخفق في دعوته — : « اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به[3] . وغش الراعي رعيته كبيرة تشقيه في الآخرة : « ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة »[4] . فأما العادلون ، فالحديث يشير إلى فضلهم ومنزلتهم بعبارة وضيئة فيها بلاغة مؤثرة : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل ، وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا »[5] .

ولذلك ، ترغب السنة إلى من كان فيه ضعف عن القيام بالوظائف أن يجتنبها ، وتقرر أنها يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه منها[6] ، ولكن السنة مع هذا ترغب في ولاية من استجمع شرائطها وقوى على أعمالها[7] وتعتبر الوظيفة لمن يتخذها ديناً يتقرب به إلى الله ويفعل فيها الواجب جهد طاقته من أفضل الأعمال الصالحة[8] .

والنظم الإسلامية تتحرى في تعيين الموظفين الأمثل فالأمثل ، وتعتبر في صراحة قاطعة العدول عن هذا خيانة كبيرة . ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى عمر بن الخطاب : « من قلد رجلا على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين »[9] .

سنت النظم الإسلامية للموظفين مبادىء تبصر الدنيا على هدى الدين ؛ ولهذا ترى عصارات الدين القوية تسري في أعمال الموظفين كبيرهم وصغيرهم فتؤتي أكرم الثمرات . يكتب عمر

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢١ ص ٢١٥
(٢و٣) نفس المصدر ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦
(٤) نفس المصدر ص ٢١٤ (٥) نفس المصدر ص ٢١١
(٦) نفس المصدر ص ٢١٠ (٧) الكتاني ص ١٤
(٨) ابن تيمية ص ٦ (٩) ابن تيمية ص ٨

ابن الخطاب إلى عامله أبي موسى : وإن أسعد الرعاة عند الله من سعدت به رعيته ، وإن أشقى الرعاة من شقيت به رعيته (١) . ويقول له : واعلم أن للعامل مرداً إلى الله ، فإذا زاغ العامل زاغت رعيته (٢) .

والمسلمون يرون التزام الموظفين العدل أصلا أساسياً في نجاح الدولة لا يغني عنه أي عمل صالح حتى الإيمان ؛ فما يروى : « الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة » (٣) .

ومما يمثل النظم الإسلامية في آداب الموظف ماعده القلقشندي من آداب الكاتب ، قال : ومنها لزوم العفاف والصيانة فيما يتولاه للسلطان من أعمال — والتعفف عن المطامع الذميمة والمطاعم الوخيمة والترفع عن المكاسب اللئيمة ؛ فإن ذلك يجمع القربة إلى الله تعالى والحظوة عند السلطان ، وجميل السيرة عند الرعية ، حتى إن هذه الطريقة قد تقدم بها عند السلطان المتخلفون في الفهم والمعرفة ، وسادوا على من لا يقاربونه في غناء ولا كفاية ، وحصلوا على الأموال السنية والمنازل العلية ، وقرب بها من كان بعيداً على من كان قريباً ، ومن لا مكانة له ولا حرمة على من كان له مكانة وحرمة ، واستدنى لأجلها من لا يترشح لخدمة السلطان (٤)

والموظفون في النظم الإسلامية يخضعون لمراقبة بالغة . قيل عن عمر إن عامله يمن نأى عنه من عماله ورعيته كان كعامله يمن بات معه في مهاد واحد ، وعلى وساد واحد ، فلم يكن له في قطر من الأقطار ولا ناحية من النواحي عامل ولا أمير جيش إلا وعليه له عين لا يفارقه ما وجده ، فكانت ألفاظ من بالمشرق والمغرب عنده في كل ممسى ومصبح . (٥) وعلى نحو هذا كان الكثيرون من خلفاء المسلمين . (٦)

وبعض التصرفات الشخصية البحت لكبار موظفي الدولة الإسلامية لم يكن بمنجاة من تعقب الحكومة ؛ تزوج حذيفة ابن اليمان أجنبية ، فطلب إليه عمر أن يطلقها على كونها حلالا لأن « في نساء الأعاجم خلابة ، فإن أقبلتم عليهن غلبنكم على نسائكم . (١)

والموظف الذي يعفي نفسه من الضمير والواجب عليه وزر عمله . يقول أبو يوسف للرشيد : وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد — إلى أن قال : وإذا صح عندك من العامل والوالي تعد بظلم وعسف وخيانة لك في رعيتك واحتجان شيء من الفيء أو خبث طعمته أو سوء سيرته فحرام عليك استعماله والاستعانة به ، وأن تقلده شيئاً من أمور رعيتك أو تشركه في شيء من أمرك ؛ بل عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره من غير أن يتعرض لمثل ما تعرض له . وإياك ودعوة المظلوم فإن دعوته مجابة . (٢)

على أن التقارير التي ترد إلى الحكومة عن الموظفين يجب أن تكون صادقة ودقيقة ، فكاتبوها — كما يقول أبو يوسف للرشيد — : ربما مالوا مع العمال على الرعية وستروا أخبارهم وسوء معاملتهم للناس ، وربما كتبوا في الولاة والعمال بما لم يفعلوا إذا لم يرضوهم ، وهذا مما ينبغي أن تتفقده وتأمر باختيار الثقات العدول من أهل كل بلد ومصر فتوليهم البريد والأخبار ... وتتقدم إليهم في أن لا يستروا عنك خبراً من رعيتك ولا من ولاتك ، ولا يزيدوا فيما يكتبون به عليك خبراً ، فمن لم يفعل منهم فنكل به ، ومتى لم يكن أصحاب البرد والأخبار في النواحي ثقات عدولا فلا ينبغي أن يقبل لهم خبر في قاض ولا وال . (٣)

ومع هذا فروح المبادئ الإسلامية تتيح للموظفين حرية في السير إلى أهدافهم العليا هي فوق منال موظفي زماننا . ومن النصوص الكثيرة في هذا الشأن ماورد من أن زياداً كتب إلى الحكم بن عمرو الغفاري : وإن أمير المؤمنين معاوية كتب إلي يأمرني أن أسوق له الصفراء والبيضاء فلا تقسم بين الناس ذهباً ولا فضة واقسم ما سوى ذلك . فكتب إليه : إني وجدت كتاب الله قبل كتاب أمير المؤمنين ! والله لو أن السموات والأرض كانتا رتقاً على عبد فاتقى الله لجعل له منهما مخرجاً ! ثم نادى الناس فقسم فيهم ما اجتمع له من الفيء . (٤)

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٧
(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه ج ١ ص ٢٨
(٣) ابن تيمية ص ٤ (٤) صبح الأعشى ج ١ ص ٧١
(٥) كتاب التاج المنسوب للجاحظ ص ١٦٨
(٦) راجع نفس المصدر ص ١٦٩ ، ١٧٠

(١) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٤٧ (٢) الخراج ص ٦٣
(٣) نفس المصدر ص ١١٤ ، ١١٥ (٤) العقد الفريد ج ١ ص ٦٩

والإسلام فى احترامه للانسانية وحمايته للحق يقرر وجوب الإنكار على الموظفين — مهما تكن مراتبهم — فيما يخالف الشرع . قال صلى الله عليه وسلم : « ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برئ ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى وتابع » يريد أن الإثم والعقوبة على من رضى وتابع [1] وإنه صلوات الله عليه ليدعو المسلمين دعوة صريحة إلى الصدوف من مشايعة الحاكم الظالم ورفض معاونته إذ يقول لما ذكر الظلمة : « من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه ولا يرد على الحوض » [2]

ولا ينبغى للموظف أن يزدهيه منصبه ، أو أن يغبن حق فيما دق وهان صغيراً لصغره . كتب على إلى بعض عماله : واخفض للرعية جناحك ، وألن لهم جانبك ، وآس بينهم فى اللحظة والنظرة والإشارة والتحية ، حتى لا يطمع العظماء فى حيفك ، ولا ييأس الضعفاء من عدلك . [3] وقد صدق فى هذا الشأن عمل المسلمين الأولين قولهم .

والإسلام إذ يفيض على أتباعه جميعاً كريم الرعاية وعظيم الالتفات يحرص على إبلاغ ولى الأمر حاجات كل فرد ، لا يمنع من ذلك ضآلة شأن الفرد أو ضعته . يقول النبى(ص) : « أبلغونى حاجة من لا يستطيع إبلاغها ، فإنه من أبلغ سلطانه حاجة من لا يستطيع إبلاغها ثبت الله قدميه يوم القيامة » [4] . ويقول عمر الفاروق فى خلافته : لئن عشت إن شاء الله لأسيرن فى الرعية حولا ، فإنى أعلم أن للناس حوائج تقطع دونى ، أما عمالهم فلا يرفعونها إلى ، وأما هم فلا يصلون إلى . [5]

ورواتب الموظفين فى النظام الإسلامى تناسب الحاجة والبلد ، ومن دواعى زيادتها أن يبدى الموظف فى عمله كفاية وحكمة . والنبى صلى الله عليه وسلم يرعى أمة المسلمين بعده بموظف أحسن صنعاً فى بعض الأمور ، فيكتب له بهذا كتاباً ويختمه ، فيظل الموظف يأخذ — فيما ذكر ابن سعد فى طبقاته — أشياء من خلفاء المسلمين حتى عهد عمر بن عبد العزيز . [6]

(١) صحيح مسلم جـ ١٢ ص ٢٤٣ (٢) ابن تيمية ص ٧
(٣) نهج البلاغة للشريف الرضى جـ ٢ ص ٥٤
(٤) السكاكى جـ ١ ص ١٣
(٥) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد جـ ٣ ص ١٠٩
(٦) السكاكى جـ ١ ص ١٧٢

والراتب يتسق ومركز الموظف . بلغ المعتضد أن عامله على فارس أظهر أبهة فى ولايته وأنفق فوقعت له بذلك هيبة فى نفوس الرعية فزاد المعتضد رزق عامله ليستعين به على مروءته . [1]

وكما تستقطع الضرائب الآن من الرواتب ، كانت الزكوات المستحقة تخصم من الأعطيات [2] .

والحالة الاجتماعية التى لم تلتفت إليها النظم التوظيفية الحديثة إلا متأخراً لها فى النظام الإسلامى اعتبار ، يروى أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه الفئ قسمه فى يومه فأعطى صاحب الأهل حظين وأعطى الأعزب حظاً [3] .

وإنصاف الموظفين ليست نتائجه بالشئ القصى عنه الحكومة الإسلامية ؛ فعلى يوصى أحد عماله أن يسبغ الأرزاق « فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم ، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك » [4]

ولعمر بن عبد العزيز لفتة عالية إذ يقال له : ترزق الرجل من عمالك مائة دينار ومائتى دينار فى الشهر وأكثر من ذلك ؟ فيقول : أراه لهم يسيراً إن عملوا بكتاب الله وسنة نبيه ، وأحب أن أفرغ قلوبهم من الهم بمعايشهم [5] . وكان من أهم ما جرت عليه الإدارة فى عهد المأمون التوسعة على العمال ؛ يراد بهذا حفظ حقوق الرعية والسلطان ؛ رفع المأمون منزلة الفضل بن سهل ، وعقد له على الشرق طولاً وعرضاً وجعل عماله ثلاثة آلاف ألف درهم [6]

ورواتب الموظفين تجرى عليهم من بيت مال المسلمين لأنهم فى عمل المسلمين [7] . وقد كان الرشيد قال : يجرى على القاضى إذا صار إليه ميراث من المواريث ، فأجاب قاضيه أبو يوسف : لا إنما يصلى للقاضى رزقه من بيت المال ليكون تيها للفقير والغنى والصغير والكبير ، ولا يأخذ من مال الشريف ولا الوضيع إذا صارت إليه مواريثه رزقاً [8] .

وقد وجد فى النظم الإسلامية نظام تقرير المكافآت والمعاشات : أجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قيس بن مالك الأرحبى من همذان لما استعمله على قومه عرينهم وأعاجمهم

(١) نقلا عن الإدارة الإسلامية لمحمد كرد على ص ١٧٨
(٢) الكتانى جـ ١ ص ٢٢٤ (٣) نفس المصدر
(٤) كرد على ص ٦٠ (٥) نفس المصدر ص ١٠٤
(٦) نفس المصدر ص ١٠٤ (٧) الخراج ص ١١٥

وموالیهم ، فأقطعه من ذرة (نسار) مائتی صاع ، ومن زبیب (خیوان) مائتی صاع ، « جار له ذلك ولعقبه من بعده أبداً أبداً أبداً (١) » . وعمر بن عبد العزیز أمر أن یرفعوا إلیه کل یتیم ومن لا أحد له ممن قد جری علی والده الدیوان ، فأمر لکل خمسة بخادم یترزعونه بینهم بالسویة ، وفرض للعوانس الفقیرات ، وکان لا یفرض للمولود حتی یفطم ، فنادی منادیه : لا تعجلوا أولادکم عن الفطام فإنا نفرض لکل مولود فی الإسلام (٢) .

والموظفون یجدون رعایة اجتماعیة عند العجز ؛ کتب عمر ابن عبد العزیز إلی أمصار الشام أن یرفعوا إلیه کل أعمی فی الدیوان أو مقعد أو من به فالج أو من به زمانة تحول بینه وبین القیام إلی الصلاة ، فأمر لکل أعمی بقائد ولکل اثنین من الزمنی بخادم . (٣)

والاتجار لیس من شأن موظفی الدولة ؛ اجتمعت لأبی هریرة أموال کثیرة فقرر أن خیله تناسلت ومهامه تلاحقت وأنه اتجر؛ فقال له عمر بن الخطاب : أنظر رأس مالك ورزقك فخذه ، واجعل الآخر فی بیت المال . (٤)

وقد عرفت النظم الإسلامیة مبدأ عدم تکرار الراتب ؛ فعمر بن عبد العزیز أمر أن لا یخرج لأحد من العمال رزق فی العامة والخاصة ، فإنه لیس لأحد أن یأخذ رزقاً من مکانین ، فی الخاصة والعامة . (٥)

وما ینبغی للموظفین أن یستعملوا شیئاً من وسائل النقل الخاصة بالدولة ، فأصحاب البرید یجب أن لا یحملوا علی دواب البرید إلا من تأمر الحکومة بحمله فی أمور المسلمین فإنها للمسلمین . (٦) وفی هذا المقام یذکر أبو یوسف أن عمر بن عبد العزیز کان یبرد ، فحمل مولی له رجلا علی البرید بغیر إذنه ، فدعاه . فقال : لا تبرح حتی تقومه ثم تحمله فی بیت المال . (٧)

والوظائف العسکریة تقتضی کشفاً طبیاً یجرد فیه الشبان من ثیابهم للاطلاع علی عیوب أجسامهم (٨) ، ولم یکن یقبل فیها الصبیان . (٩)

(١) کرد علی ص ١٥ (٢) نفس المصدر ص ١٠٥
(٣) نفس المصدر ص ١٠٤ ، ١٠٥ (٤) المصدر نفسه ص ٣٩
(٥) المصدر نفسه ص ١٠٥ (٦) الخراج ص ١١٥
(٧) نفس المصدر (٨) کرد علی ص ٩٤
(٩) السکتانی ص ٢٣١ ، ٢٣٢

والثقة بالموظفین واجبة ، یقول طاهر بن الحسین لولده عبدالله : ولا تتهمن أحداً من الناس فیما تولیه من عملك قبل تکشف أمره بالتهمة ، فإن إیقاع التهم بالبداء والظنون السیئة بهم مأثم . واجعل من شأنك حسن الظن بأصحابك ، واطرد عنك سوء الظن بهم وارفضه فیهم یسلك ذلك علی اصطناعهم ورعایتهم . (١)

* * *

وقد سبقت النظم الإسلامیة إلی الأخذ بمبدأ اللامرکزیة منذ عهد الرسول . روی أن السعاة الذین کان یبعثهم علی الزکاة کان الواحد منهم أحیاناً یرجع إلی المدینة ولیس معه شیء منها إذا وجد لها موضعاً یضعها فیه . (٢)

ومن النصوص التی تذکر فی هذا المقام فتعجب ما کتبه عمر بن عبد العزیز إلی عامله بالیمن : « أما بعد فإنی أکتب إلیك آمرك أن ترد علی المسلمین مظالمهم فتراجعنی ولا تعرف مسافة ما بینی وبینك ، ولا تعرف أحداث الموت ، حتی لو کتبت إلیك أن اردد علی مسلم مظلمة شاة لکتبت أردها عفراء أو سوداء فانظر أن ترد علی المسلمین مظالمهم ولا تراجعنی » . (٣)

ومما أجمل ما کتب إلی عامله علی الکوفة : « إنه یخیل إلی أنی لو کتبت إلیك أن تعطی رجلا شاة لکتبت إلی : أذکر أم أنثی ؟ ، ولو کتبت إلیك بأحدها لکتبت إلی : أصغیرة أم کبیرة ؟ ولو کتبت بأحدها لکتبت : أضأن أم معزی ؟ ، فإذا کتبت إلیك فنفذ ولا ترد علی . (٤)

وبمثل هذا کتب أبو جعفر المنصور إلی مسلم بن قتیبة . (٥) والمأثور عن المأمون أنه کان یحرص الحرص کله علی الانتفاع برجاله ویطلق لهم حریتهم فی العمل . (٦)

وامتد الأخذ بهذا المبدأ إلی الوزراء ؛ کان العباس ابن الحسن وزیر المکتفی یقول لنوابه بالأعمال : أنا أوقع لکم وأنتم افعلوا ما فیه المصلحة . (٧)

وللشعب حق شکوی الموظفین ، حیث یقف ولیهم علی قدم

(١) الکامل لابن الأثیر ج ٦ ص ١٢٤ (٢) ابن لبیبة ص ١٨
(٣) سیرة عمر بن عبد العزیز لابن الجوزی ص ٩٧
(٤) العقد الفرید ج ٢ ص ٢٧٩ (٥) کرد علی ص ١٢٦
(٦) نفس المصدر (٧) نفس المصدر ص ١٨٠

المساواة ، يسوى الحكم بينهم فى الموقف حتى يظهر الحق ، فإن توجه قبل الموظف اقتص منه إن كان هناك داع للقصاص ، أو عامله بما تقضى به الشريعة ، أو اعزله (١) . وقد وقع للفاروق عمر ولعمر بن عبد العزيز أن مثل كل منهما وهو أمير للمؤمنين مع خصمه أمام القاضى (٢) .

ومن آيات عمر بن الخطاب فى العدل يوجهها إلى الرعية : « من ظلمه عامله بمظلمة فلا إذن له علىّ إلا أن يرفعها إلىّ حتى أقصه منه (٣) .

والنظم الإسلامية تتجافى عن الوساطة وتتكرم عن المحسوبية فى شؤون الموظفين ؛ توسط مولى عمر بن الخطاب أن يكتب كتاباً إلى عامله بالعراق ليكرم من قصدوا إليها ، فانتهره عمر وسبه ، وقال : أتريد أن يظلم الناس ! وهل هو إلا رجل من المسلمين يسعه ما يسعهم به (٤) . وعلى يكتب إلى الأشتر النخعى حين سيره إلى مصر : ... ثم انظر فى أمور عمالك ، فاستعملهم اختباراً ، ولا تولهم محاباة وأثرة ... ولقد انتهى إلى علم معاوية أن ابن أخته عبد الرحمن بن أم الحكم عامله على الكوفة أساء السيرة فى إمارته فعزله وأقصاه عن الحكم (٥) . والهادى فى عهده القصير منع أمه الخيزران من التدخل فى أمور السلطان لقضاء حوائج الناس (٦) .

والنظم الإسلامية تسمو بها مثلها العليا وإخلاصها الأمين فتحارب المحاباة والرشوة بين الموظفين فى جميع صورها من غير رحمة . ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلول — وهو اصطلاحا الخيانة فى الغنيمة — فعظمه وعظم أمره (٧) . ولقد أبى على أحد عماله بأسلوب ينضح بالغضب والجد أن يحتجز من الصدقات التى جمعها شيئاً بدعوى أنه أهدى إليه . (٨)

وتسد الروح الإسلامية منافذ التحايل ، فالهدايا للموظفين هى الرشا ، والهدية إذا دخلت من الباب خرجت الأمانة من الطاقة . ولقد حفل تاريخ عمر بن الخطاب بالثورة على بعض عماله كما رأى تغير حالهم فى المعاملة عما كانت قبلها ، ولم يطامن من ثوراته أن من هؤلاء العمال أمثال أبى هريرة وعمرو بن العاص وأبى موسى الأشعرى (١) . والموظفون أنفسهم يستبشعون عدم الأمانة وينفرون منه . كتب عمرو إلى عمر محتجاً : معاذ الله من تلك الطعم ، ومن شر الشيم والاجتراء على كل مأثم ، فانبض عملك فإن الله قد نزهنى عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها .(٢)

وعواطف الموظفين المسلمين حافلة بأمثال كثيرة للموظفين الذين لم تشره نفوسهم إلى المال وهو تحت أيديهم وخرجوا من أعمالهم بالصفة التى دخلوها بها . ومن القواعد الكريمة التى استقرت فى النظم الاسلامية أن جور الراعى هلاك للرعية ، وأن استعانته بغير أهل الثقة والخير هلاك للعامة . (٣)

ومن جميل ما وقع لحبيب بن مسلمة أحد قواد المسلمين أنه سار يريد بلداً فى أرمينية فجاءه بالطريق رسول بطريقها وأهلها يسأله الصلح وأن يكتب لهم ، فكتب حبيب إليهم كتاباً ضمنه قوله : وقد قبلت هديتكم وحسبتها من جزيتكم . (٤)

أما بعد : فالموظفون كما تريدهم النظم الإسلامية قلوب واعية وضمائر لا يأخذها الإعفاء . وما أحرانا وتلك روعة نظمنا الاسلامية السالفة ، أن نتفقدها ونتعهدها ونتزود منها لنظمنا الحالقة

لبيب السعيد

(١) عمر المصدر ص ٣٨ (٢) عمر المصدر ص ٥٠ ، ٩٧
(٣) عمر المصدر ص ٢٩ (٤) عمر المصدر ص ٥٠
(٥) عمر المصدر ص ٦٩ (٦) عمر المصدر ص ١٣٧
(٧) صحيح مسلم ج ١٢ ص ٢١٦
(٨) عمر المصدر ص ٢١٩ ص ٢٢٢ . الخراج ص ٤٦ ، ٤٧ والطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٢٧

(١) العقد الفريد ج ١ ص ١٦ ، ٢٨
(٢) حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى ج ١ ص ٦٤
(٣) الخراج ص ٣ ، ٤٠ (٤) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٢٠٩

اطلب كتاب

فى أصول الأدب

للأستاذ الزيات